نحو دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية

نيفين حسين شمت *

١-مقدمه

لقد شغل تحديد مفهوم "القدرة التنافسية" اهتمام الباحثين فى مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال منذ بداية الثمانينات ، وهناك اعتقاد بأن الميزة التنافسية وليست الميزة النسبية هى التى سوف تحكم الاتجار الدولى والمنافسة الكونية بين الصناعات ومرد ذلك ،أن دوال الإنتاج الاقتصادية التقليدية - القائمة على مفهوم الميزة النسبية - أصبحت غير قادرة، بمفردها ، على تفسير عمليات الإنتاج الحديثة، حيث أصبحت الكثافة المعرفية فى هذه الدول أمراً حاكما[١]

فالنظرية النيوكلاسيكية للنمو كانت تنظرإلى التقدم التكنولوجى كمتغير خارجى بينما اعتبرته النظرية الحديثة للنمو متغيراً داخلياً ينتج من تراكم رأس المال وعملية الاستثمارفى الموارد البشرية[٢]

وبالرغم من وجود اتفاق عام فى أدبيات التجارة الدولية بشأن مفهوم الميزة النسبية ، فإن الأمر يختلف إلى حد كبير بخصوص مفهوم الميزة التنافسية . ويرجع ذلك إلى الاختلاف فى الرؤى إلى الوحدة التى يتم النظر إلى قدرتها التنافسية، حيث يهتم الاقتصاديون عادة بالعوامل التى تحدد القدرة التنافسية للاقتصاد القومى ككل (التنافسية القومية) ، على حين ينصب اهتمام رجال الإدارة على تنافسية المنشأة أو الصناعة .

إن ظاهرة التنافسية من أهم الظواهر التى لا تمثل تحديا للدول الصناعية المتقدمة فحسب ، بل

*د. نيفين حسين شمت : باحث اقتصاد دولى - قطاع البحوث الاقتصادية -وزارة التجارة الخارجية

النامية أيضاً، وخاصة تلك الدول التى تسعى إلى اتباع استراتيجية من شأنها التوسع فى الصادرات والتوجه للخارج ، لتحقيق النمو المتواصل.

إن التوسع فى الصادرات يتطلب زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، والاعتماد على قوى السوق وسياسات المنافسة، لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد ، بما يؤدى إلى رفع أداء الاقتصاد القومى ، وتدعيم مركزه التنافسى . (٣)

كما أن النجاح فى الأسواق الخارجية يتطلب التمتع بميزة تنافسية وقد يتحقق ذلك على مستوى الدولة كما هو الحال بالنسبة لليابان ، أو على مستوى الصناعة ، كما هو الحال لبعض الصناعات فى العديد من الدول ، مثل الكيماويات وأدوات الطباعة والسيارات فى ألمانيا، صناعة الجلود فى إيطاليا، وصناعة الكمبيوتر والبرامج الجاهزة فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو على مستوى المشروع كما هو الحال فى العديد من المشاريع متعدية الجنسيات . (٤)

وسوف نتناول بشئ من التفصيل تعريف بعض المفاهيم منها :

مفهوم التنافسية - الميزة التنافسية - المركز التنافسى .

كما سوف نقوم بعرض الصيغة الجديدة للقدرة التنافسية الصناعية، وأركان استراتيجية دعم القدرات التنافسية، وكذلك سياسات تعزيز القدرة التنافسية فى العالم والواقع المصرى .

٢-تعريف الميزة التنافسية والتنافسية الدولية

هناك العديد من المصطلحات التى تتطلب التوضيح ، فيما يتعلق بمفهوم الميزة التنافسية مثل:

١- التنافسية . ٢- الميزة التنافسية . ٣- المركز التنافسى .

على مستوى الدولة ، أو الصناعة ، أو المشروع ,وسوف يتم تناولها فيما يلى :-

٢-١- التنافسية

يمكن وضع تعريف عام للقدرة التنافسية بأنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية فى الأسواق المفتوحة . أما التعريف الذى يقدمه مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة فهو القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى تجابه اختيارات الأسواق الدولية وتضمن نموا متواصلا ومتصاعدا فى مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل.(٥)

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية [٦] بقدرة المشاريع والصناعات والدول والأقاليم على خلق مستويات توظيف لعوامل الإنتاج بشكل دائم فى الأجل الطويل . ومن الواضح حتى الآن أن هذه المفاهيم للتنافسية الدولية ترتبط بالسياسة الاقتصادية للدولة من جهة وتربط الاقتصاد المحلى بالاقتصاد العالمى من جهة أخرى .

٢-١-١ التنافسية من وجهة النظر الكلية

وكما هو معروف، يشير اصطلاح الميزة النسبية إلى أن الدولة تتمتع بميزة نسبية فوق الدولة الأخرى ، إذا كانت تستطيع إنتاج سلعة ما بتكلفه أقل من الدولة الأخرى (مقيسة بتكلفة الفرصة البديلة). [٧]

ويعتبر التعريف الذى قدمه Laura D' Andrea Tyson هو أكثر تعريفات التنافسية شيوعاً، ويتمثل فيما يلى : تشير التنافسية الدولية إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبى احتياجات الأسواق العالمية ، وتساعد فى ذات الوقت على تحقيق ارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع[٨].

وفى تقرير التنافسية عام ١٩٩٥ ، عرفت التنافسية بأنها "القدرة النسبية للدولة أو المشروع على خلق المزيد من الثروة عن منافسيها فى الأسواق العالمية".[٩]

وفى هذا التعريف مزجت الميزة التنافسية للمشروع مع تنافسية الدولة ، موضحة أنها تتأثر بالظروف السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتعليمية للدولة .

ولقد أوضحت إحدى الدراسات الأخرى[١٠] أن التنافسية تعنى "قدرة الدولة (بشرط حرية وعدالة السوق) على إنتاج السلع والخدمات التى تقابل اختبار المنافسة العالمية والاستمرار فى المحافظة على الدخل الحقيقى لمواطنيها والتوسع فيه" ، وفى هذا التعريف يتضح أهمية حرية السوق وعدالته، كشرط ضرورى لتدعيم قدرة الدولة على المنافسة ، وقدرتها على زيادة الدخل الحقيقى (السلع والخدمات المستهلكة، وليس الدخل الاسمى (النقدى) ، لمواطنيها .

وفى دراسة أخرى ، أوضحت أن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يتعادل مع مصطلح رفاهية الدولة ، وأن تنافسية الدولة ليست دالة خطية أو تجميع خطى لتنافسية المشاريع الفردية داخل الدولة ، بل أوسع من ذلك ، إذ يجب أن يشتمل على العديد من العوامل مثل الإنتاجية ، والابتكار

التكنولوجى ، والاستثمارات ، وأسعار الصادرات والواردات ، وميزان رأس المال ، وظروف العمل ، والضرائب ، والاستقرار السياسى ، .... وغيرها من العوامل [١١]

من هذا التعريف يتضح تعقد مصطلح التنافسية ، واحتوائه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية وغيرها ، كما تؤكد على هذا دراسة "بورتر" . الذى يشير "بورتر" إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب ، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية ، داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وعجز الموازنة العامة للدولة،أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة ، أو أنها دالة عكسية فى تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة ، أو أنها التوازن الموجب للميزان التجارى ، أو القدرة على خلق الوظائف . [١٢]

ويشير "بورتر" إلى أن المفهوم الوحيد الشامل للتنافسية على مستوى الدولة، هو إنتاجية الدولة ، وأن رفع مستوى المعيشة داخل الدولة يتوقف على قدرة شركات الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية وزيادتها عبر الزمن [١٣]

مما سبق يتضح أن هناك دراسات متعددة تناولت مفهوم التنافسية (بمعنى الميزة التنافسية على مستوى الدولة) ، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد لمصطلح تنافسية الدولة ، وإن معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع تطرح أكثر من عنصر يشتمل عليها مفهوم التنافسية . من هذا تخلص الدراسة إلى أن التنافسية ، وخاصة على مستوى الدولة، مفهوم متعدد الجوانب .

٢-١-٢ التنافسية من وجهة النظر الجزئية

ونعنى بها القدرة التنافسية للمنشأة أو الصناعة إذا ما استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار ، بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار وتحمل الخسائر ويتم ذلك من خلا ل اتباع استراتيجيات تركز على التنافس إما فى جانب النفقات أو فى جانب اختلاف وتميز المنتج . [١٤]

٢-٢ الميزة التنافسية :

كثر استخدام مصطلح الميزة التنافسية فى الآونة الأخيرة . ويعتبر هذا المصطلح امتداداً لمصطلح الميزة النسبية وخاصة على مستوى الصناعة . ويجب علينا توضيح أن الميزة النسبية شرط ضرورى ، ولكن ليس كافياً لتحقيق الميزة التنافسية ، كما يجب علينا التفرقة بينهما على النحو التالى :

إن الميزة النسبية تقوم على أسس التحليل الساكن ، وتعتمد على الوفرة النسبية للموارد التى

تؤدى إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول ، وبذلك يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص.

أما الميزة التنافسية يمكن اكتسابها ، من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال ، وخاصة إمكانية انتقال رأس المال ، والتكنولوجيا ، والعمل الماهر من أجل تدعيم القطاع الصناعى ككل ، لتحقيق النمو ، واقتناص الفرصة فى الأسواق العالمية . وأول من أدرك أن الميزة التنافسية تخلق ويمكن اكتسابها اليابانيون ، فهى تقوم على أسس التحليل الديناميكى . ويوضح "بيكر - ١٩٨٧" أن الطريق إلى تحقيق الميزة التنافسية فى الصناعة لا يكون بسياسات الحماية لبعض الصناعات ، والانغلاق على الذات ، وإنما بالمنافسة فى السوق العالمية بالابتكار والتنويع . (١٥)

٢-٢-١ الميزة التنافسية الصناعية

يشير "بورتر" إلى أن الدولة يمكن أن تكون منافسة عالمياً فى صناعة معينة ، أو مجموعة من الصناعات ، ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية فى كل الصناعات كما أوضح "بورتر" أن مفهوم الميزة التنافسية للصناعة تعنى "قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر فى الإنتاجية فى الصناعة ، فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما.

ولقد تعددت الدراسات ، التى توضح أن التخصص الدولى والميزة النسبية لم تعد ساكنة كما افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك ، بل تتغير بمرور الزمن ، نتيجة لتراكم رأس المال المادى، ورأس المال البشرى ، وتعقد وتقدم تكنولوجيا الإنتاج عبر الزمن ، مما يؤدى إلى فقد الدول الأكثر تقدماً لميزتها التنافسية فى المنتجات ذات الكثافة النسبية لاستخدام العمالة غير الماهرة ، والرخيصة تتنقل بدلاً منها إلى إنتاج المنتجات التى تتطلب المزيد من رأس المال، والعمالة الماهرة ، التكنولوجيا الأكثر تعقيداً أو تقدماً . من ذلك يتضح أن الميزة النسبية ديناميكية ، وأن نمط التخصص الدولى يتغير ، وأن الوفرة النسبية للموارد تتغير ، كما تتغير التكنولوجيا ، واحتياجات السوق (١٦)

مما سبق يتضح عدم ملاءمة مصطلح الميزة النسبية ، وإن الأنسب هو مصطلح الميزة النسبية الديناميكية ، أو الميزة التنافسية .

٢-٢-٢ الميزة التنافسية للمشروع

أوضحت دراسة "الانكتاد - ١٩٩٥" المشار إليها سابقاً ، أن التنافسية قد تؤخذ على مستوى المشروع أيضاً ، وأن الميزة التنافسية للمشروع يمكن تعريفها بأنها قدرة المشاريع الفردية على المحافظة، أو زيادة نصيبها السوقى على أساس مستمر (١٧)

كما توضح أحدى الدراسات، أن الميزة التنافسية للمشروع ، هى مهارة المشروع ، أو قدرته على امتلاك ما يمكنه من التغلب على المنافسين فى موقف معين ، كما توضح الدراسة أن الميزة النسبية التى يتمتع بها أحد يمشروعين متنافسين تحت الظروف نفسها، تمكنه من تحسين ميزته التنافسية[١٨]

ويرى "بورتر" أن المشاريع وليس الدول هى التى تتنافس فى الأسواق الدولية . ولكى تحقق المشاريع نجاحها التنافسى ينبغى أن تمتلك ميزة تنافسية إما فى شكل نفقات أقل ، أو فى القدرة على تقديم منتجات متمايزة ، مع القدرة على الاستمرار فى الاحتفاظ بهذه المزايا .[١٩]

وتعتبر المنشأة أو الصناعة ذات قدرة تنافسية (أى تتمتع بميزة تنافسية) إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن ، أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار ، بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار وتحمل الخسائر .[٢٠]

ويتم ذلك من خلال اتباع استراتيجيات تركز على التنافس إما فى جانب النفقات أو فى جانب اختلاف وتميز المنتج .[٢١]

ويعرف "د. على السلمى" الميزة التنافسية بأنها مجموعة المهارات والتكنولوجيات ، والموارد والقدرات ، التى تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين : [٢٢]

- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسون .
- تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها .

ويلاحظ الارتباط والتكامل بين الأمرين . إذ أن التميز عن المنافسين هو مصدر القيم الأعلى من وجهة نظر العملاء ، وبدوره فإن رضا العملاء يحقق للمنشأة أرباحا وقدرات أعلى ، تستطيع من خلالها تحقيق المزيد من التميز والاختلاف عن المنافسين .

وتتخذ المزايا التنافسية للمنشأة مظاهر متعددة ، من أبرزها [٢٣]

- الجودة الأعلى للسلع والخدمات .
- الوقت الأقل فى الإنتاج والسرعة فى خدمة العملاء .
- العناية الأشمل ، والأكفأ للعملاء .
- المرونة فى النظم والأساليب ، وسرعة التوافق مع المتغيرات .
- العلاقات الأكفأ مع الموردين .
- التكلفة الأقل والسعر الأفضل للعميل (وهذه أمور تعكس الميزة النسبية) .

كما تعرفها وثيقة أخرى ، أن التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الطبقة العالمية بأنها

القدرة التى تعتمد على : [٢٤]

-سرعة إيصال المنتج إلى السوق .

- منتجات قابلة للتسويق جديدة وعالية الجودة .

- وبسعر معقول .

- بحيث أن المشترى يرغب بشرائها .

- فى أى مكان فى العالم .

- والمنتجات من الطبقة العالمية تتطلب تطوير منتج من الطبقة العالمية (المنتج ، العملية ، الناس ، المنظمة) .

كما أن دراسة أخرى ، توضح أن الإنتاجية والجودة أهم مصدرين للميزة التنافسية على مستوى المشروع ، لأن تحسن الإنتاجية يخفض التكاليف ، وبالتالى يمكن زيادة ربحية المشاريع أو تخفيض الأسعار أو الاثنين معاً ، بما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية . [٢٥]

ويمكن قياس تنافسية المشروع من خلال عدة مؤشرات أهمها ، الربحية ومعدلات نموها عبر فترة من الزمن ، إضافة إلى استراتيجية المشروع واتجاهها لتلبية الطلب فى السوق الخارجى من خلال التصدير أو عمليات التزويد الخارجى وبالتالى قدرة المشروع على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمى والعالمى . ولا يعتبر نجاح تنافسية أحد المشروعات العاملة فى دولة ما مقياساً على القدرة التنافسية للدولة ، حيث يمكن أن يعزى نجاح مشروع واحد إلى عوامل استثنائية لا تسهل محاكاتها فى المشاريع الأخرى أو على صعيد القطاع أو الدولة ، ولهذا كان لا بد من التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها ، حيث إن نجاح مجموعة من المشاريع المكملة لبعضها البعض فى تحقيق ميزة تنافسية، دليل على وجود عوامل قوة فى الصناعة ككل. [٢٦]

مما سبق يتضح أن الميزة التنافسية ، سواء كانت على مستوى الصناعة، أو على مستوى المشروع ، تعتمد على مدى توافر الميزة النسبية ، وقدرة المشروع ، أو الصناعة على تحقيق مركز فريد عبر فترة من الزمن ، فى مواجهة المنافسين.

إن مفهوم الميزة التنافسية للصناعة أكثر شمولاً على المستوى الجزئى ، حيث إنه يشمل ضمنياً مفهوم الميزة التنافسية للمشروع ، القائمة على العديد من المؤشرات مثل القدرة على التصدير، وتلبية حاجة السوق إلى التغيير ، وكفاءة استخدام الموارد فى الإنتاج ، وزيادة الإنتاجية وارتباط ذلك بالزمن، والقدرة على التطوير فى الزمن. [٢٧]

مما سبق يتضح أن الميزة التنافسية عملية ديناميكية وتتغير عبر الزمن ، كما أن هذا يتفق مع مفهوم "الانكتاد" و "بورتر" عن الميزة التنافسية متعددة الجوانب .

٢-٣ المركز التنافسى

لقد اتضح مما سبق أن التنافسية (أو الميزة التنافسية) هى عملية ديناميكية ، أما المركز التنافسى ، سواء كان للدولة ، أو الصناعة ، أو المشروع ، فإنه يتحدد فى لحظة معينة من الزمن ، ويدخل فى إطارالتحليل الساكن المقارن ، والذى يأخذ أحد مفهومين أساسيين هما :[٢٨]

الأول : أن المركز التنافسى (بالتعبير الكمى) ، هو زيادة الكميات المصدرة أو نقصها والتى تتمثل فى زيادة صادرات دولة معينة أو نقصها إلى الدول الأخرى .

الثانى : أن المركز التنافسى يتحدد بالزيادة النسبية من صادرات دولة معينة ، بالنسبة للدول المنافسة، وكذلك الزيادة النسبية لصادرات الدول المنافسة لهذه الدولة .

ويتضح من هذا التعريف أن المفهوم الثانى أكثر ديناميكية ، حيث يأخذ بالتغيير النسبى وليس التغير المطلق .

كما أن دراسة أخرى ، عرفت المركز التنافسى على مستوى الصناعة ، أو المشروع بأنه "قدرة الصناعة أو المشروع على إنتاج منتجات ذات جودة متميزة ، وبتكلفة منخفضة عن منافسيها فى الأسواق المحلية والدولية فى فترة معينة" .[٢٩]

مما سبق يتضح أن مفهوم المركز التنافسى لا يختلف على مستوى الدولة أو الصناعة أو المشروع، من حيث البعد الزمنى ، بالرغم من اختلاف المضمون وفقاً لمستوى التحليل .

من تعريف التنافسية ، والميزة التنافسية ، والمركز التنافسى على مستوى الدولة والصناعة والمشروع، يتضح أن الفارق بين التنافسية ، والميزة التنافسية غير ملموس . وقد يستخدم اللفظان بمعنى واحد ، وخاصة على مستوى الدولة ، وأحياناً ما يترجم اللفظان فى العديد من الكتابات العربية بمعنى القدرة التنافسية ، إلا أنه يمكن إدراك أن التنافسية أو القدرة التنافسية تتعلق بالأداء الاقتصادى ككل ، وتمثل القاعدة التى تتحقق بها الميزة التنافسية للصناعة أو المشروع .

أما المركز التنافسى ، فيقصد به نقطة ساكنة أو موقع معين أو نقطة توازن تحدد موقع الدولة أو الصناعة أو المشروع بالنسبة لمنافسيها ، بينما تكون التنافسية أو الميزة التنافسية ديناميكية ومتعددة الجوانب .

٣- تفضيل الأصول وتفضيل العمليات [٣٠]

قد تتمتع دولة معينة بوفرة فى الأصول المملوكة من أراضى وموارد طبيعية ، وقوة بشرية، وغير ذلك ، ولكنها لا تتمتع بالضرورة بقدرة تنافسية . ومثال ذلك : البرازيل ـ الهند ـ روسيا .

وعلى العكس من ذلك ، نجد دولاً أخرى تعانى من ندرة فى هذه الموارد والأصول ، ولكنها تتمتع بدرجة عالية من التنافسية . ومثال ذلك : اليابان ـ سويسرا ـ سنغافورة ، فهذه الدول اعتمدت على عمليات التحويل .

وخلاصة القول إن القدرة التنافسية للدولة لا تعتمد على مقدار ما تمتلكه الدولة من أصول وثروات ، بقدر ما تعتمد على قدرة الدولة على كفاءة استخدام القدر المتاح منها حتى لو كان ضئيلاً.

٤- الصيغة الجديدة للقدرة التنافسية الصناعية

ستشهد نهاية هذا القرن بروز المنشآت والبلدان التى تكون قد عرفت كيف تتهيأ وتندمج وتعمل وفقاً للمبادئ الأساسية التالية [٣١]

- تتنافس المنشآت داخل القطاعات الصناعية لا داخل البلدان .
- تقوم الميزة التنافسية على اختلاف لا على تشابه .
- تكون الميزة متركزة جغرافياً فى كثير من الأحيان .
- تتكون الميزة فى الأمد الطويل .

وبالرغم من أن اتفاقيات جولة أوروجواى والترتيبات التفضيلية التى تم التوقيع عليها تتضمن أحكاماً حمائية صالحة خلال فترة انتقالية، من أجل حصر الأثر السلبى لتحرير الاقتصاد فى البلدان النامية ، فإن من الضرورى أن تعيد هذه البلدان توجيه استراتيجياتها الصناعية لكى تولى لسياق العولمة الجديد كامل الاعتبار . ولا بد للإصلاحات المعتزم اعتمادها وتنفيذها أن تمكن الصناعات والمنشآت فى هذه البلدان من التهيؤ والتأقلم وإرساء قواعدها فى الساحة الاقتصادية العالمية . وفيما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ، يتمثل التحدى الرئيسى للعولمة خلال التسعينات فى كيفية إحراز ميزة مناسبة من آثار تحرير الاقتصاد الايجابية وكيفية تعزيز المزايا التنافسية من أجل التأثير بشكل كبير فى نمو الصناعة وقدرتها التنافسية بشكل دائم .

شكل (١)

الصيغة الجديدة للقدرة التنافسية الصناعية

الصيغة القديمة	الصيغة الجديدة
× على مستوى أسلوب الإدارة :	
النزعة التدخلية	التحرر الاقتصادى
الدولة هى العنصر الفاعل	الدولة شريك ميسر
الدولة هى الجهة المالكة	الملكية للقطاع الخاص
الدولة هى الجهة المديرة	الدولة جهة مراقبة
× على مستوى السوق :	
الحماية	الانفتاح
السوق المركزة جغرافياً	السوق المفتوحة عالمياً

العوامل الجديدة للقدرة التنافسية

الصيغة القديمة	الصيغة الجديدة
الكفاءة الإنتاجية	الكفاءات الإدارية
تكاليف اليد العاملة	التحكم فى التكنولوجيات
استراتيجيات إبرام الصفقات	استراتيجيات الشراكة

المصدر : اليونيدو ـ إعادة الهيكلة والتأهيل والقدرة التنافسية ..... ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٥

٥- أركان استراتيجية دعم القدرات التنافسية

تعتمد تقوية القدرة التنافسية فى القطاع الصناعى على نوعين من الإجراءات .[٣٢]

تغيير الإجراءات السائدة التى تحد من القدرة التنافسية مثل القيود المفروضة على التوسع فى الإنتاج ، وإنشاء المشاريع وتقييد دخول المشاريع الأجنبية فى السوق المحلى ، والحد من حرية حركة العمالة وسياسات الدعم والحماية وغير ذلك من السياسات المضادة للمنافسة .

مراقبة القطاع الخاص بعد تحريره وإطلاق عنانه حتى لا يساء إلى الحرية الاقتصادية ويتم التحكم فى السوق من خلال ممارسات احتكارية ، كما أنها تعنى أيضاً بتقييد حركة القطاع العام فى التدخل فى قوى السوق الحرة أو اتخاذ إجراءات عشوائية ضد شركات القطاع الخاص بالإضافة إلى ضمان حق التظلم للشركات .

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من الإجراءات ، فيمكن تلخيصها بوجوب إزالة الحواجز والصعوبات التى يواجهها القطاع الخاص والتى تنعكس على القطاع بأكمله ، مثل القيود البيروقراطية المعقدة وضرورة الحصول على الموافقات الحكومية المتعددة ، ونقاط الضعف القائمة فى البنية الأساسية ، وقلة الخريجين المؤهلين للعمل ، وقلة البيانات وضعف القاعدة المعلوماتية بوجه عام، وضعف مراكز الأبحاث والاختبارات والاستشارات .

ومن أهم الشروط العامة اللازمة لتنظيم القدرة التنافسية توفر عنصر الاستقرار فى النظام الاقتصادى والسياسات المالية والنقدية للحكومة ، والشفافية فى اتخاذ القرارات وسهولة معرفة مستقبل مسيرة الحكومة والاقتصاد ، وأخيراً أهمية معاملة الجميع بالتساوى والتأكيد على مصداقية ذلك بصفة مستمرة. (٣٣)

أما فيما يتعلق بالهيكل المؤسسى المطلوب ،فإن هناك حاجة لإنشاء جهاز فنى متخصص لدعم القدرة التنافسية، يستهدف فى المقام الأول تحرير التجارة ، وإزالة الحواجز ، وفك القيود البيروقراطية كما أن هناك حاجة ملحة لإقامة جهاز فنى متخصص آخر يعمل على مراقبة تصرفات شركات القطاع الخاص للتأكد من الحد من الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع النهائية والمواد الوسيطة ،وحتى فى أسواق عناصر الإنتاج ، وفض النزاع بين المشاريع .

إن عملية دعم القدرة التنافسية تسير فى مسارين مختلفين فى نفس الوقت الأول يسعى إلى تحرير قوى السوق ، والثانى إلى مراقبته للتأكد من المحافظة على نتائج المسار الأول . وبوجه العموم يرى البعض أن الوصول إلى تحديد مسار دعم القدرة التنافسية ليس بالأمر الهين ،لأسباب عديدة نذكر أهمها .(٣٤)

هناك عدد لا يستهان به من المستفيدين من النظام الحالى ، يشكلون حجر عثرة أمام أى تغيير فى الوضع ، ومنهم من يعملون فى القطاع الخاص والقطاع العام .

هناك أهداف كثيرة لتعزيز القدرة التنافسية وبعضها قد يتضارب مع البعض الآخر، الأمر الذى يهدد وحدة الهدف واتساق قرارات الهيئات التنفيذية ، وقد يعطى مجالاً لتسييس قرارات الجهات الحكومية التنفيذية .

مثل هذا التحول إلى هيكل تنافسى قد يخيب ظن الجميع لأنه لا يعطى نتائج سريعة ويتضح من خبرات الدول الأخرى أنه عادة ما يتم بنجاح لو تم تنفيذه من خلال عملية مستمرة تتكون من تعديلات صغيرة متلاحقة عبر فترة زمنية طويلة حتى ترسخ قواعده ويتقبله أصحاب الشأن وهم كل من القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى المستهلكين .

وأن تعديل مبادئ رسخت فى أذهان الجميع لفترات زمنية طويلة بمبادئ جديدة أمر من الصعب تحقيقه، خاصة وإن تضمن عدداً كبيراً من المؤسسات والمشاريع والأفراد فى نفس الوقت.

٦- الوضع الراهن للصناعة المصرية والتحديات التى تواجهها

بالرغم من الامكانات الكبيرة المتاحة للصناعة المصرية فما زال أداؤها ضعيفاً ومع أنها حصلت على النصيب الأكبر من الاستثمارات العامة والخاصة خلال العقود الأربعة الماضية فإن نسبة مساهمة الصناعة فى إجمالى حجم التوظيف لا تتجاوز ١٤٪ كما لا يتجاوز نصيب الصادرات الصناعية نسبة٦٪ من إجمالى الانتاج الصناعى وذلك بسبب سياسة الحماية المرتفعة وإحلال الواردات وضعف وجود نظم للمواصفات والجودة ومستوى الادارة والتجديد التكنولوجى والنفاذ الى أسواق التصدير، وهى السياسة التى لم توفق فى الحد من عجز الميزان التجارى طيلة العقود الماضية[٣٥].

فلقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى عام ٢٠٠١ حوالى ١٦٨ مليار جنيه بمعدل زيادة يبلغ ٢٢٩٪ مقارنة بعام ١٩٩١ ، كما بلغت قيمة الصادرات الصناعية ٨ر٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠١ بمعدل زيادة يبلغ ١٢٦٪ مقارنة بعام ١٩٩١ ، وقدرت حصة الانتاج الصناعى من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١ر٢٠٪ فى عام ٢٠٠١ وهذا يبين أهمية الدور الذى تلعبه الصناعة فى الاقتصاد القومى .

كما بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعى عام ٢٠٠١ حوالى ١٤٤ مليار جنيه بمعدل زيادة بقدر بـ ٨٩٪ مقارنة بعام ١٩٩١ . كما بلغت قيمة الأجور ٨٨٦٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١ بمعدل زيادة ٦٣٪ مقارنة بعام ١٩٩١ . كما زادت الأيدى العاملة لتبلغ نحو ١٣٨٤ الف

عامل فى عام ٢٠٠١ بمعدل زيادة ٤٥٪ مقارنة بعام ١٩٩١ .

٧- تحديات القطاع الصناعى المصرى

يعزى الأداء المتواضع للصناعة المصرية ، رغم الموارد المستثمرة فيها الى عدة عوامل، حيث يواجه القطاع الصناعى المصرى عده تحديات نذكر منها :-

- ضعف مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى:

تتصف مصر بانخفاض اعتمادها على الصناعة التحويلية كمصدر أساسى للدخل ، هذا بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة فى تطوير هذا القطاع ، والاستثمارات الهامة التى أنفقت عليه .

وبخصوص بنيه قطاع الصناعة المصرية فتشير البيانات الى ان القيمة المضافة للقطاع الصناعى فى عام ٢٠٠٣ بلغت نحو ١٨,٧ مليار دولار ، أما نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ٢٦ر٤٪ فى نفس العام . كما أن انتاجية العمالة فى القطاع الصناعى المصرى بلغت نحو ٣,١ ألف دولار للعامل فى عام ٢٠٠٣ .

أما عن القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى عام ٢٠٠٣ فلقد بلغت نحو ١٢ر٩ مليار دولار، أما نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ١٨,٣٪ فى نفس العام .

ويتصف هيكل الصناعات التحويلية فى مصر بأن ٢٥٪ من القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية تأتى من صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، حيث تحتل هذه الصناعة المرتبة الأولى فى توليد الناتج الصناعى وتوفير فرص العمل ، وأن ٢١٪ من القيمة المضافة تأتى من صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط ، و١٨٪ من القيمة المضافة تأتى من صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات و١٤٪ من القيمة المضافة تأتى من صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية ، وذلك خلال عام ٢٠٠٣

وبمقارنة وضع الصناعة التحويلية فى مصر بوضعها فى بعض الدول العربية نجد أنه:

فى السعودية : بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعى بها فى عام ٢٠٠٣ نحو ١٠٣,٣ مليار دولار ، أما نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ٤٨,٢٪ فى نفس العام . أما انتاجية العمالة فى القطاع الصناعى السعودى فبلغت نحو ١٥٢,٧ ألف دولار للعامل

فى عام ٢٠٠٣ .

أما عن القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى عام ٢٠٠٣ فلقد بلغت نحو ٢١,٧مليار دولار، أما نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ١٠,١٪ فى نفس العام .

ويتصف هيكل الصناعات التحويلية فى السعودية بأن ٣٩٪ من القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية تأتى من صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، حيث تحتل هذه الصناعة المرتبة الأولى فى توليد الناتج الصناعى وتوفير فرص العمل ، وأن ١٨٪ من القيمة المضافة تأتى من صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط.

فى الامارات : فلقد بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعى بها فى عام ٢٠٠٣ نحو ٣٦,٥ مليار دولار، أما نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ٤٥,٦٪ فى نفس العام . أما انتاجية العمالة فى القطاع الصناعى الاماراتى فبلغت نحو ١٤٨,٢ ألف دولار للعاملة فى عام ٢٠٠٣

أما عن القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى عام ٢٠٠٣ فلقد بلغت نحو١٠,٩ مليار دولار، أما نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ١٣,٦٪ فى نفس العام .

ويتصف هيكل الصناعات التحويلية فى الامارات بأن ٥٢٪ من القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية تأتى من صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، حيث تحتل هذه الصناعة المرتبة الأولى فى توليد الناتج الصناعى وتوفير فرص العمل، وأن ١٥٪ من القيمة المضافة تأتى من صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط .

فى تونس : فنجد ان القيمة المضافة للقطاع الصناعى بها فى عام ٢٠٠٣ بلغت نحو ٥,٨ مليار دولار ، أما نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ٢١,٧٪ فى نفس العام . أما انتاجية العمالة فى القطاع الصناعى التونسى فبلغت نحو ٥,١ ألف دولار للعامل فى عام ٢٠٠٣ .

أما عن القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى عام ٢٠٠٣ فلقد بلغت نحو٤,٨ مليار دولار، أما نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى فبلغت نحو ١٨,٢٪ فى نفس العام .

ويتصف هيكل الصناعات التحويلية فى تونس بأن ٣٢٪ من القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية تأتى من صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية حيث تحتل هذه الصناعة المرتبة الأولى فى توليد الناتج الصناعى وتوفير فرص العمل ، وأن ٢٧٪ من القيمة المضافة تأتى من صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر .

ويتضح من العرض السابق أن نسبة مساهمة القطاع الصناعى المصرى فى الناتج المحلى الاجمالى تأتى فى المرتبة الثالثة بعد السعودية والامارات، والتى بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعى بهما فى الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠٠٣ نحو ٤٨,٢٪ ، ٤٥,٦٪ على الترتيب . كما اتضح من المقانة مدى تدنى انتاجية العامل المصرى فى القطاع الصناعى حيث بلغت نحو ٠,٢ من انتاجية العامل الصناعى فى كل من السعودية والامارات ، ونحو ٠,٦ من انتاجية العامل الصناعى فى تونس.

واتضح كذلك مدى تشابه هيكل الصناعات التحويلية فى كل من مصر والسعودية والامارات فى احتلال صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر على المرتبة الاولى فى توليد الناتج الصناعى وتوفير فرص العمل تليها صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط . بينما تحتل صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية المرتبة الاولى فى تونس.

ومن العرض السابق يتضح لنا مدى الضرورة الى زيادة اهتمام مصر بالصناعات التحويلية.

- ضعف نظم الجودة

لقد دأبت الصناعة المصرية خلال الفترات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الصناعية اعتماداً على التصدير لأسواق خارجية لا تهتم بالجودة بقدر ما تعنى بالحصص المحددة لها خاصة أسواق دول الكتلة الشرقية سابقاً وقد كان تأثير ذلك ان ابتعدت الصناعة المصرية كثيراً عن متابعة نظم الجودة الشاملة ولم تأبه بملاحقة التطورات التى تحدث فى أذواق الأسواق العالمية ، هذا فضلاً عن ضعف وقصور أجهزة الرقابة الصناعية المنوط بها حماية المستهلك المصرى من السلع الرديئة وذلك نظراً لتعدد تلك الأجهزة وتضارب اختصاصاتها وضعف قدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية .

وأدى ذلك الى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق العالمية مما انعكس

على عدم قدرة المنتجات المصرية على اختراق الأسواق العالمية خاصة السوق الأوروبية

- قصور دور البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعية

تعتمد الميزة التنافسية للصناعة على قدرة هذه الصناعة على الابتكار والابداع ، وتعد مواصلة الابتكار ضرورة ملحة للمحافظة على هذه القدرات التنافسية للصناعة. ولم تعط معظم المصانع المصرية أهمية بالغة لوجود إدارات البحوث والتطوير ومراكز التصميمات وكذلك عدم خلق رابطة قوية بين الصناعة المصرية ومعاهد البحوث والجامعات فى مصر وحتى يمكن تطوير العمليات الانتاجية . ولذلك نجد أن معظم الصناعات المصرية تقف عاجزة عن مواكبة التطور التكنولوجى السريع والمستمر.

- قصور التدريب

يعتبر النقص فى الأيدى العاملة المدربة والماهرة من أهم التحديات التى تواجه الصناعة المصرية. فبالرغم من تمتع مصر بوفرة الايدى العاملة وارتفاع حجم قوة العمل بها الا انها مازالت تعانى من ندرة فى الأيدى العاملة الفنية والماهرة التى تحتاج اليها الصناعة للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج .

ويعد المعدل الطبيعى هو عدد ثلاثة فنيين لكل مهندس فى حين نجد أن هذه النسبة معكوسة تقريباً فى مصر ويرجع ذلك للأسباب الآتية[٣٦]:-

أ- غياب استراتيجية وسياسة قومية للتدريب مما نتج عنه انعدام التنسيق بين الأجهزة المختلفة وعدم الاستفادة المثلى من الامكانات وتكرارالنشاط وانخفاض كفاءة التدريب .

ب- ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم الفنى والتدريب المهنى وذلك لاعتماده حالياً وبصورة كاملة لحد كبير على الدولة ، وذلك رغم الطفرة الكبيرة للتعليم بمختلف مستوياته - فى الآونه الأخيرة - وتزايد الأعتمادات المالية له .

جـ - الزيادة غير المدروسة لمراكز التدريب وتبعيتها لجهات متعددة وغالباً ما تكون مكررة .

د- ندرة وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص فى المجال الانتاجى حيث إن أغلبية شركات القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة المناسبة لها من جهات أخرى مع اعطاء العاملين الجدد إعدادا وتدريبا فى مكان العمل فور التعيين وخلال فترة الاختبار الأولى .

هـ- عدم وجود المدرب الكفء وبالتالى يعنى ذلك تخريج متدرب غير كفء يحتاج الى تدريب من جديد .

- كثرة الاعباء الضريبية والجمركية التى يتحملها المنتج المصرى

تحملت الصناعة المصرية الكثير من الاعباء المالية فى المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى، مما أدى الى ارتفاع تكلفة المنتجات الصناعية، وانعدام المساواة بينها وبين المنتجات الأجنبية المماثلة ، وقد ساهم ذلك بشكل مباشر فى تفوق الصناعات الأجنبية وتميزها سعرياً مما سهل مهمة اختراق أسواقنا المحلية بما يعود بالضرر على الصناعة المصرية والاقتصاد المصرى عموماً .

لذلك يتعين رفع كافة الاعباء المالية والتكاليف الكبيرة والتى تنوء بحملها الصناعة المصرية.

- عجز الصناعات الصغيرة والمغذية عن تلبية احتياجات المصانع الكبيرة

معظم المنتجات المصرية يتم استيراد ما يقرب من ٤٠٪ من مكوناتها وبالتالى فإن نقص الصناعات المغذية يمثل عقبة كبيرة أمام الصناعة المصرية، ويرجع ذلك الى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت تعانى الكثير من المشاكل رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بها. ومن ثم يتعين علينا حل المعوقات التى تواجه تنمية المشروعات الصغيرة فى مصر لأنه لا يمكن لأى مجتمع صناعى أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون مغذية للصناعات الكبيرة والاستراتيجية .

- ضعف القاعدة التكنولوجية

تتصف معظم الصناعة المصرية بضعف القاعدة التكنولوجية - مثلها مثل معظم الدول العربية- والاعتماد شبه المطلق على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح من الدول المتقدمة ، ولكنها لا تعمل على إيجاد الآلية المناسبة لاستيعاب التكنولوجيا الأجنبية، وتطويرها لخدمة الصناعة المحلية .كما أن الإنفاق على البحث العلمى والتطوير مازال ضعيفاً جداً وبعيداً عن احتياجات الصناعة ، ولا يزيد عن ٧ر٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ، بينما يزيد عن ٥ر٢٪ فى الدول الصناعية[٣٧]

بالإضافة الى أن نظام التعليم والتدريب مازال تقليدياً ويعانى من قصور واضح فى التنسيق مع احتياجات التنمية والصناعة .

- التركيز على سياسة إحلال الواردات وعدم الاهتمام الكافى بالتصدير

نظراً لتوجه الصناعة المصرية نحو التركيز على سياسة إحلال الواردات، دون إعطاء الاهتمام الكافى بالصناعات التصديرية - هذا بالرغم من كل الجهود المبذولة لزيادة التصدير - فقد أدى هذا الى زيادة الواردات الصناعية، دون أن يرافقها زيادة مماثلة فى الصادرات، مما أدى الى الأثر السلبى على الميزان التجارى .كما أن الحماية المفرطة للصناعة المحلية ، أضعفت قدرة الصناعة المحلية على المنافسة فى الأسواق العالمية ، وأدت الى انخفاض معدل العائد على الصناعة .

- ضعف التوجه نحو التعاون الإقليمى

لم تحقق الدول العربية تقدماً يذكر فى تكامل الأسواق الصناعية العربية، رغم المحاولات العديدة التى بذلت لتحفيز التكامل والتخصص القطاعى، على مستوى الوطن العربى أو السوق الإقليمية العربية . كما أن المشروعات العربية المشتركة لم تقم بدور يذكر فى هذا المجال ، وبقى التبادل التجارى العربى البينى ضعيفاً، ولا يتجاوز ١٠٪ من إجمالى التجارة الخارجية العربية , بالمقارنة بـ ٥٨ر٩٪ لدول الاتحاد الأوروبى ، و٣٧ر٤٪ لدول شرق آسيا ، و٣٦ر٣٪ لدول أمريكا الشمالية (النافتا)[٣٨]

كما أن غياب التكامل الإقليمى أدى الى التشابه الكبير، بين الدول العربية، فى إنشاء وتطوير عدد من الصناعات، كالحديد والألومنيوم والبتروكيماويات والأسمدة، وغيرها ، وإهمال صناعات أخرى مهمة كالصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية والبتروكيماويات النهائية، ومنتجات المعادن، ومختلف منتجات الصناعات الهندسية .إن جزءا من هذه الموارد المتوفرة، لو وجهت لإنشاء وتطوير الصناعات المعتمدة على السوق الإقليمية ، لكانت أجدى وأكثر نفعاً لتنمية الاقتصادالعربى وزيادة درجة الاعتماد المتبادل، والتكامل الاقليمى بين الدول العربية[٣٩]

ومما سبق نجد أن التحدى الذى يواجه الصناعة المصرية، يتمثل أساساً فى تعبئة قاعدة الصناعة المصرية، بشكل يمكنها من الاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة ، وإعادة هيكلة ذلك الجزء الضعيف منها وغيرالقادر على المنافسة فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة ، والتحول من التوجه الداخلى فى عملية التنمية ، الى التوجه الخارجى، بهدف الوصول الى مرحلة تستطيع فيها الصناعة المصرية المنافسة فى الأسواق العالمية . بالإضافة الى أهمية وضرورة قيام الدول العربية بتوحيد

أسواقها، وجهودها التنموية، وأخذ مواقف موحدة حيال عدد من القضايا المتعلقة بالتنمية الصناعية العربية، لتأمين المناخ المناسب للنمو الصناعى على المدى البعيد . أى أن التحدى الأكبر الذى يواجه الدول العربية - فى الظروف الراهنة - يبقى متمثلاً فى تحقيق التكامل الإقليمى فى قطاع الصناعة التحويلية .

٨-خيار التحديث وبرنامج تحديث الصناعة

باستعراض التحديات التى تواجه الصناعة المصرية يتضح أن الصناعة المصرية تواجه العديد من التحديات، ومن هنا كانت ضرورة التحديث والتطوير للقطاعات الصناعية المتعددة . ومن هنا كانت الضرورة بالإسراع فى تطبيق برنامج تحديث الصناعة من اجل إعادة هيكلة الشركات لمواجهة العولمة والاندماج فى الاقتصاد العالمى الجديد، وليكون هذا البرنامج أداة النمو السريع فى خلق فرص العمل والقيمة المضافة وزيادة الصادرات والإنتاجية والأجور فى الصناعات التحويلية.

فتحديث الصناعة المصرية هو مشروع وطنى دعت إليه القيادة السياسية إيماناً منها بأن الوقت قد حان لإحداث نهضة تنموية ، لتكون مصر قادرة على التعامل والتفاعل مع التحولات الكبرى التى يشهدها العالم اليوم .

ويتعاظم دور برنامج تحديث الصناعة الوطنية عند تنفيذه فى الانتقال من مرحلة الصناعات التجميعية إلى مرحلة الصناعات المتكاملة والتركيز على الصناعات المغذية حيث بلغت نسبة المكون المحلى فى بعض السلع نسبا متدنية للغاية ٧٥٪ فى صناعة الاجهزة المنزلية ، بينما بلغت هذه النسبة نحو ٤٠٪ فى صناعة الالكترونيات ، اما عن وسائل النقل : فبلغت النسبة فى سيارات الركوب نحو ٤٥٪ وبالنسبة للمينى باص ٦٠٪ والاتوبيس تتراوح ما بين ٧٠٪-٧٥٪ ، اما وسائل النقل الثقيل فقد تراوحت نسبة المكون المحلى فيها ما بيت ٣٠٪-٤٠٪ ,اما المقطورات فقد تراوحت نسبة المكون المحلى فيها ما بين ٦٥٪-٧٠٪) [٤٠] .

وتعتبر الصناعات المغذية المحرك الرئيسى لعمليات التنمية للعديد من الدول الصناعية لأنها تستوعب عمالة كثيفة وتوفر مكونات محلية فى عملية التصنيع كما يتعين الحد من تصدير المواد الخام والتوجه نحو تصنيعها كسلع كاملة التصنيع أو نصف مصنعة .

وتجلت قدرة القطاع الخاص المنتج وبخاصة الموجه للتصدير على خلق فرص عمل فى الاقتصاد

المصرى، حيث ارتفعت اجور العمالة فيها مع ارتقاء نوعية وكفاءة العمالة . ومما يؤكد الدور الهام الذى يمكن ان تلعبه الصادرات فى توفير فرص العمل ان كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة . (٤١)

وتهدف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المساعدة فى خلق فرص عمل بصفة عامة، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة بصفة خاصة، وذلك لان هذا القطاع بالتحديد لديه امكانية تنمية فرص التشغيل على مدار العقدين القادمين. وتهدف الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية الى توفير ٥٥٠ ألف فرصة عمل جديدة من الان وحتى عام ٢٠١٧(٤٢)

ويهدف برنامج تحديث الصناعة المصرى إلى تنشيط القطاع الصناعى والقطاعات المرتبطة به ، من أجل تعزيز قدرة رجال الأعمال على تحقيق النمو المتواصل والقدرة التنافسية المضطرة . ويمكن فهم الإطار الفكرى لهذا البرنامج عن طريق تطبيق أحدث المناهج فى التنظيم الصناعى والاقتصاد الإدارى لتطبق على الدولة المعنية وتوضيح جوانب قوتها وضعفها . ويطبق هذا البرنامج على ثلاثة مستويات مختلفة :(٤٣)

مستوى الشركة، ومستوى المجموعات الصناعية العنقودية وهياكل دعمها، وإجمالى البيئة الصناعية .

فعلى مستوى المنشأة يهدف البرنامج إلى مساعدة المنشآت على زيادة فعاليتها من النواحى التنظيمية والإدارية والتكنولوجية، وكذلك رفع مستوى مهارات مواردها البشرية .

وعلى مستوى الشرائح الصناعية والمواقع الصناعية يهدف البرنامج إلى إنشاء روابط للأعمال ومؤسسات خاصة لتقديم الاستشارات، وإيجاد هيئات عامة متخصصة وهيئات غير حكومية حتى توفر خدمة أفضل لاحتياجات المنشآت .

وعلى المستوى الكلى العام يهدف البرنامج إلى رصد الإصلاحات المؤسسية بما فى ذلك إزالة الضوابط والأخذ باللامركزية فى الإدارة العامة وتحديث وتدويل أنظمة التدريب، وقواعد الجودة ، وشبكات المعلومات والعلم والتكنولوجيا، وشئون البيئة .

ولتحقيق هذه الأهداف والاستراتيجيات فقد أعدت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية- سابقا- المشروع القومى لتحديث الصناعة وذلك لرفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية لمواجهة

التحديات العالمية .

ولقد تم وضع برنامج تحديث الصناعة وتم تطويره من خلال فريق عمل يمثل القطاع الخاص وعدداً من الوزارات والاقتصاديين والأكاديميين وقد تضمن هذا البرنامج ثلاثة برامج رئيسية هى :

برنامج دعم ومساندة الشركات ، برنامج تحديث القطاع الصناعى والتجمع الصناعى، برنامج دعم للسياسات ويختص بالتشريعات والسياسات والإجراءات .

ومن أجل ذلك فقد تم توقيع اتفاق التمويل المحدد بين جمهورية مصر العربية والمجموعة الأوروبية فى ١٩٩٨/١٢/١ بشأن دعم برنامج تحديث الصناعة ، والذى وافق عليه مجلس الشعب فى ١٧ مايو ١٩٩٩، وتتيح بمقتضاه المجموعة الأوروبية لجمهورية مصر العربية - ممثلة فى وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية - مبلغاً لا يتجاوز ٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية فى شكل منحة كمساهمة فى تمويل برنامج التحديث الذى تم وضعه ، كما تساهم الحكومة المصرية بمبلغ ١٠٣ ملايين وحدة نقد أوروبية كمساهمات عينية أو مالية .(٤٤)

كما يشارك القطاع الخاص المصرى المستفيد بمبلغ ٧٣ مليون يورو وهى تمثل ٢٠٪ من تكلفة الدراسات لضمان جدية المشروعات الخاصة المستفيدة من هذا البرنامج ومن المعروف أن هذا البرنامج طوعى للقطاع الخاص وليس إجبارياً ويهدف هذا البرنامج إلى :(٤٥)

× تحسين القدرة التنافسية لنحو ٥٠٠٠ مشروع بتوفير المساعدة الفنية .
× زيادة قدرة جمعيات الأعمال على خدمة أعضائها وتقديم المساعدة الفنية .
× توفير ٣٠٠ استشارى أعمال مصرى مدرب وتقديم المساعدة الفنية لهم .
× تطوير وزارة الصناعة و ٢٠ مؤسسة مساعدة تشمل معاهد البحث والتدريب .
× إنشاء عدد ١٥ مركزا تكنولوجيا متخصصا.
× إنشاء عدد ١٥ مركزا لتنمية الأعمال .
× تحسين المناخ التشريعى والتنظيمى والإدارى المؤثر على مناخ الاعمال .
× تحسين إمكانات حصول المؤسسات على التمويل .

ولقد تم إنشاء مركز معلومات الصناعة وبدأ فى إصدار مجموعة من النشرات الدورية الجديدة التى تتضمن بيانات عن المشروعات الصناعية المرشحة للاستثمار والصناعات التى بها طاقات غير

مستغلة وأهم المنتجات الصناعية القابلة للتصدير ونشرات الانتاج الصناعى والسجل الصناعى ودليل المنتج المصرى الصناعى .

كما تم الانتهاء من إعداد ٣ دراسات استراتيجية مع بيوت خبرة عالمية فى المجالات الآتية :

أ- مجال المنظومة القومية للجودة.

ب- مجال تحليل احتياجات تحديث الصناعة.

جـ- مجال آليات التنفيذ.

ولقد تضمنت برامج العمل الآتى :

- دفع القدرات الادارية لعدد ٥٠٠ موظف فى الشركات.
- تقديم خدمات الجودة لعدد ١٠٠ شركة.
- إعداد عدد ١٠٠ لقاء للترويج للمنتجات للتصدير لعدد ٧٠ شركة.
- تدريب عدد ١٠٠ متدرب فى ٣٠ مركز تدريب صناعى.
- تنفيذ برامج تحديث الصناعة لعدد ٧٥ شركة.

ومن الأهمية بمكان أن يتضمن برنامج التحديث العناصر الأساسية التالية : (٤٦)

- تطوير أنظمة التعليم والتدريب لخدمة احتياجات الصناعة .
- تطبيق نظام مصرى للجودة على المنتجات الصناعية .
- إزالة العقبات البيروقراطية للتجارة والتى تؤدى إلى ارتفاع تكاليف المدخلات.
- تحسين نظم الضرائب التى تحول دون المنافسة فى الداخل والخارج .
- تحقيق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- تبنى معايير وطنية للبيئة فى العمليات الصناعية .
- إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام لعلاج اختلال الهياكل التمويلية وتراكم الخسائر والعمالة الزائدة .

وقد صدر قرار جمهورى بإنشاء الهيكل التنظيمى لبرنامج تحديث الصناعة . ويتكون الهيكل التنظيمى من الأجهزة التالية : (٤٧)

- مجلس تحديث الصناعة

برئاسة وزير الصناعة وعضوية اثنين ممثلين لوزارة الصناعة وممثل لكل من وزارات التعاون

الدولى والمالية والتجارة والتموين وخمسة ممثلين للقطاع الخاص الصناعى وثلاثة ممثلين لقطاع التمويل الخاص وممثل للجامعات والمراكز البحثية. ويقوم المجلس برسم السياسات وإقرار خطة عمل مركز تحديث الصناعة فى ضوء خطة الدولة وإقرار برامج العمل التنفيذية لبرنامج تحديث الصناعة ومتابعة تقويم أداء أعمال المركز وإقرار الموازنة السنوية اللازمة لتنفيذ الأعمال ومتابعة الموارد المالية لتنفيذ البرنامج .

- مركز تحديث الصناعة

يختص بإعداد وتنفيذ برنامج تحديث الصناعة بهدف زيادة القدرة التنافسية لها ، بالإضافة الى إعداد الدراسات واقتراح السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف .

- مجلس إستشارى لتحديث الصناعة

يقوم بتوفير المشورة لمركزتحديث الصناعة سواء فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ برنامج التحديث أو خطة العمل وموازنة مركز التحديث أو برامج العمل التنفيذية أو المشروعات والإجراءات المقرر اتخاذها

ولقد قام مركز تحديث الصناعة باتخاذ العديد من الخطوات الفعالة والايجابية من أجل الارتقاء بالمحركات الاساسية للقدرة التنافسية وتوجيهها نحو هذه الرؤية القومية [٤٨]:

أ - نحو الأهداف متوسطة وطويلة الأجل: فى إطار تحقيق الأهداف الخاصة بصياغة السياسة الصناعية يقوم مركز تحديث الصناعة بالتعاون مع عدد من الخبراء المحليين والأجانب بإعداد مجموعة من الدراسات الأفقية والرأسية.فلا يمكن تناول مختلف القضايا المتعلقة بمحركات القدرة التنافسية ، دون استيعاب عميق للمشكلات وأوجه القصور القائمة فى نظامنا الصناعى الحالى حتى يمكن المضى قدماً . كما أنه من الضرورى أيضاً إجراء تقديرات واضحة لحجم الفجوة بين مصر والدول الأخرى ، وأفضل الممارسات على المستوى العالمى. ومن أمثلة الدراسات الأفقية : الاستثمار ، وتنمية الصادرات ، وتمويل التنمية الصناعية وبيئة الاعمال . ومن أمثلة الدراسات الرأسية: دراسات استراتيجية قطاعية تهدف الى الوصول الى استراتيجيات تنموية، وخطط عمل حتى يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجيات، تكون مختصة بكل قطاع او قطاع فرعى وبما يتوافق مع الرؤية القومية. وقد شملت القطاعات التى تم اختيارها للدراسة ، كلا من :السيارات (الصناعات التجميعية والصناعات

المغذية) ، الأجهزة الكهربائية ، والأثاث، والمنتجات الغذائية ، وتعبئة الأغذية ، والطباعة ، والملابس والمفروشات المنزلية ، والأحذية والمنتجات الجلدية ، والرخام والجرانيت والأدوية ، والسيراميك، والأدوات الصحية.

ب - نحو أهداف فورية وقصيرة الأجل : من خلال المشاورات المكثفة مع الغرف الصناعية كل على حدة ، ويجرى حالياً اعداد مجموعة من المبادرات القطاعية ، كما هو الحال مع غرف الدباغة، والهندسية ، والجلود، وتكنولوجيا المعلومات ، والأغذية . هذا بالاضافة إلى الأنشطة المستقلة لوحدات مركز تحديث الصناعة ، التى تقوم بالتركيز على الدعم الفنى المباشر للمنشآت من القطاعات المختلفة، والبرامج التدريبية، والدعم المؤسسى لمنظمات الأعمال، ومعايرة واعتماد المعامل ، ومراكز تنمية الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد توجه برنامج تحديث الصناعة المصرية إلى تحسين موقفها التنافسى من خلال مداخل مختلفة يهتم أحدها بتطوير إدارة الشركات الصناعية بالتركيز على الجوانب التالية :

- تحديث الهياكل التنظيمية ، وتطوير التكنولوجيات المستخدمة ، وتنمية الموارد البشرية .
- إدخال نظم الإدارة الحديثة ومتطلباتها التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات ، حاسبات آلية، نظم اتصالات إلكترونية) .
- تطوير نظم وآليات التسويق والعناية بخدمة العملاء.
- توفير التدريب المناسب للموارد البشرية وفق الخطط الاستراتيجية للشركات .
- تطوير نظم الجودة وتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة والالتزام بالمواصفات العالمية للجودة.
- إعادة هيكلة قطاعات الصناعة بتشجيع الاندماج والتحالفات بين الشركات المختلفة لتكوين تنظيمات أقدر على المنافسة فى التكنولوجيا المتطورة.

- التعليق على البرنامج :

- ان برنامج تحديث الصناعة يعتبر مساهمة فعالة فى برامج التنمية ويعد خطة قومية ستدوم فترة طويلة وستؤدى حتماً الى تحديث الصناعة المصرية ولكن على المدى البعيد وخلال سنوات طويلة .

- يؤخذ على البرنامج انه يركز على استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن الشركات الكبيرة تحتاج إلى برامج خاصة للتحديث ،كما أنها قد تمتلك الإمكانات المالية للقيام

بذلك.

- كما يؤخذ على البرنامج الأوروبى أنه يركز على منظمات القطاع الخاص دون منظمات قطاع الأعمال العام على أساس أن لها برامج تطوير خاصة تنفذها الجهات المختصة .

- وجود اختلافات جوهرية بين البرنامج المتفق عليه مع الاتحاد الأوروبى وبين ما تضمنه البرنامج القومى الشامل لتحديث الصناعة الذى تتبناه وزارة الصناعة حيث تركز استراتيجية البرنامج على قيام الشركات بطلب المساعدة وفقاً لمتطلباتها على أن يقوم مركز تحديث الصناعة بإعداد خطة البرنامج بشكل مستقل مع وجود إشراف من اللجنة الوزارية المختصة . فى حين تعتمد استراتيجية البرنامج القومى الشامل لوزارة الصناعة على إقامة مراكز تطوير تكنولوجى لصناعات محددة يتم التركيز عليها ، على أن تقوم الوزارة باختيار الشركات التى يتم تحديثها ، حيث يتضمن ذلك جميع الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة سواء من القطاع الخاص أو العام .

- وأخيراً، يجب توضيح أن هناك شبه إجماع على أن واقع الصناعة المصرية يعانى خللاًكبيراً يرجع أساساً لطبيعة النظم الإدارية وأساليب الإنتاج والتسويق المتبعة، وهو ما يقتضى ضرورة النهوض بهذا القطاع للحفاظ عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى مساندته لمواجهة التحديات التى تواجهه . حيث يعد هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية المنوط بها قيادة مسيرة التنمية فى ظل المتغيرات العالمية الحالية .

ويقوم مركز تحديث الصناعة حالياً بإعداد الوثيقة البيضاء للصناعة المصرية التى تركز على ضرورة إجراء تغييرات جذرية بالقطاع الصناعى فى مصر مع تقديم حلول محددة للمشكلات التى تواجه هذا القطاع والتركيز على آليات تنفيذ هذه الحلول. كما تم الاعلان عن جائزة قومية للجودة تمنح سنوياً للمنشآت الصناعية المتفوقة فى مجال الجودة مع تطبيق المواصفات العالمية فى الانتاج.

- انجازات مهمة للصناعة المصرية[٤٩]

- بدأ مركز تحديث الصناعة فى تقديم الدعم الفنى لمجموعة من الشركات العاملة فى قطاعات البرمجيات والملابس الجاهزة والمنسوجات وشركات الاثاث والصناعات الغذائية بالاضافة الى معاونة جميع الشركات فى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع الاستشاريين المتخصصين من المركز لوضع وتحسين نظم المعلومات الادارية لديها.

- يجرى حالياً تأسيس مركزين جديدين للاعمال فى مدينة السادات ومدينة العبور وذلك فى اطار العمل على توسيع شبكة مراكز الاعمال على مستوى الجمهورية. وتم حتى الان إنشاء مراكز فى الاسكندرية والسادس من أكتوبر والعاشر من رمضان ودمياط واسيوط وبرج العرب.

- يجرى حالياً تنفيذ مشروع توفيق المواصفات القياسية المصرية مع المواصفات العالمية. ولقد انتهى مركز تحديث الصناعة بالاشتراك مع الغرف الصناعية واتحاد الصناعات المصرية والهيئة المصرية للتوحيد القياسى من تحديد ٢٠٠٠ مواصفة مصرية فى المجالات المختلفة وخاصة الصناعات الهندسية والغذائية وذلك لتوفيق هذه المواصفات حتى تتطابق مع المواصفات العالمية. وسيكون ذلك بمثابة جواز مرور للمنتجات المصرية الى الاسواق العالمية.

- تم الانتهاء من اعداد ٥ معامل للمعايرة و١٣ معملاً للاختبار لتصبح جاهزة للاعتماد الدولى.

- يقوم مركز تحديث الصناعة من خلال البرنامج القومى للجودة بدراسة مشروع لتأهيل معامل الاختبار لمصلحة الكيمياء للوصول الى الاعتماد الدولى. ويعنى هذا الاعتراف الدولى بشهادات التحليل والاختبار التى تصدرها المصلحة فى الاسواق العالمية وأوروبا والولايات المتحدة مما يزيد من قدرة اختراق الصادرات المصرية الى الاسواق العالمية.

- قام مركز تحديث الصناعة بنشر الورقة الخضراء عن " السياسة الصناعية فى مصر " يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣ من خلال شبكة الانترنت فى الموقع الخاص بالمركز، وتتضمن الورقة السياسات الشاملة لمستقبل الصناعة المصرية على مدى العشرين عاماً القادمة. وتحدد هذه السياسات الاهداف الاستراتيجية للصناعات والاجراءات اللازمة لتحقيقها.

٩- سياسات تعزيز القدرة التنافسية فى العالم والواقع المصرى

إن توفير البيئة التنافسية يعتبر شرطاً ضرورياً لتعزيزالقدرة التنافسية للشركات والصناعات . ووجدنا ضرورة التعرض لسياسات تعزيز القدرة التنافسية فى العالم للاستفادة منها .

توصف السياسة الصناعية لليابان عادة بأنها تستهدف القطاعات ذات النمو المرتفع أو ذات النمو العالى فى الإنتاجية . وتشير بيانات الصناعات فى الاقتصاد اليابانى بأنها قد حققت ازدهاراً يعزى إلى تلك السياسات . وذلك ما يدعو إلى العمل على الاستفادة من خبرة اليابان فى مجال

السياسة الصناعية التنافسية . وتتلخص هذه الخبرة فى توجه هذه السياسات إلى مجالات ثلاثة:(٥٠)

أ- تخصيص الموارد بين الصناعات .

ب- تطوير إعادة الهيكلة الصناعية بين فروع الصناعات .

جـ - تقديم الدعم للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

من ناحية أخرى اعتمدت تجربة دول المعجزة الآسيوية ، وكذلك دول الأسواق العملاقة الناشئة (هونج كونج - تايوان - كوريا - إندونيسيا - ماليزيا - الهند - جنوب أفريقيا - بولندا - تركيا- المكسيك - البرازيل - الأرجنتين - الصين) على استراتيجية التدعيم الحكومى أو الدور الفعال للحكومات . وذلك من خلال عدد من الترتيبات مثل دعم وتنمية الصادرات ، التركيز على قطاعات إنتاجية معينة مثل الحاسبات الآلية ،تكنولوجيا المعلومات والسيارات، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، تخفيض الرسوم الجمركية والقيود على التجار ، وتخفيض الرقابة على الأسعار والقيود على الاستثمارات الأجنبية . وفى ماليزيا وضعت شروط دقيقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تقوم بها المشاريع متعدية الجنسيات . (٥١)

ومن ناحية أخرى اعتمدت الاستراتيجية اليابانية لغزو الأسواق الدولية على تقسيم السوق الدولى إلى قطاعات واستهداف القطاع الذى تقل فيه درجة المنافسة فضلاً عن تصميم سلعة / منتج لكل قطاع على حدة والدخول إلى السوق بسعر منخفض وبجودة عالية وخدمات متميزة وبناء شبكة توزيع قوية لكل قطاع سوقى وتدعيم المنتج / السلعة بجهود ترويجية وإعلانية مكثفة . (٥٢)

وفى الاقتصاد المصرى رفعت الحكومة يدها عن التدخل المباشر فى التصنيع واعتمدت على التحرر والتثبيت لتحقيق النمو المتواصل إلا أن المؤشرات الصناعية لم تسجل نتائج إيجابية حيث (٥٣) يفتقر الاقتصاد المصرى إلى ركائز التنمية الصناعية الحديثة ، إذ يعتمد فى ذلك على المزيد من عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) . مما يعنى أن التنمية الصناعية المصرية يغيب فيها بعد النمو من خلال زيادة مستوى المهارات والتكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية وتطوير منظومة العمل الصناعى .

ويفتقر العديد من المنشآت الصناعية إلى القدرات الفنية والتنظيمية والإدارية التى تؤهلها للتعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة . وعليه تحتاج السياسة الصناعية فى مصر إلى تصحيح لكى يستطيع الاقتصاد المصرى أن يتفاعل بإيجابية مع الانفتاح فى السوق العالمى، ويقترح فى هذا

الصدد: (٥٤)

- المزج السليم بين عناصر التكنولوجيا المحلية والأجنبية .
- رفع معدل نمو الصادرات عن الواردات .
- تطوير قاعدة الصناعات المغذية الوسيطة .
- الانتشار الصناعى وإعمار المناطق النائية .
- رفع إنتاجية المشروع الصناعى .
- وضع حوافز لتعميق التصنيع المحلى وبناء مراكز للتصميم الهندسى تنتشر بصورة نوعية لكل نشاط صناعى .
- تقييم الإمكانيات الفعلية لمراكز البحوث النوعية والمركز القومى للبحوث وتطويرها وربطها بالتجمعات الصناعية عن طريق جهاز متخصص يقوم بالمتابعة .
- منح الإعفاءات الضريبية على المبالغ المخصصة للبحوث والتطوير وإعفاء الواردات من المعدات وأجهزة البحث والتطوير من الرسوم الجمركية والسماح بالإهلاك المرتفع لتلك المعدات .
- حوافز خاصة بتشجيع الاستثمار الصناعى فى المشروعات كثيفة العمالة والمجالات التى توليها الدولة أولوية .
- حوافز خاصة بتشجيع المصانع على التطوير المستمر للعمليات الإنتاجية واستخدام وسائل القيام ونظم التحكم والسيطرة على متغيرات عمليات التصنيع .
- حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير ورعاية الخلق والابتكار فى المنتجات الصناعية بتصميمات محلية متطورة .

ويوجد العديد من الشروط التى يجب توافرها لنجاح سياسات دعم القدرات التنافسية ،ألا وهى :

- الاستقرار الاقتصادى وسهولة تعرف القطاع الخاص على مسيرة الدولة الاقتصادية المستقبلية.
- توافر الرؤية الواضحة لموقف الحكومة تجاه تفعيل دور المنافسة فى أسواق المنتجات الصناعية.
- توفر الثقة المتبادلة بين الحكومة والمشاريع الصناعية ، الأمر الذى يحتاج إلى قنوات جديدة

يمكن من خلالها تبادل الآراء ومشاركة وجهات النظر والتوصل إلى رؤى متوافقة لما فيه مصلحة المجتمع .

- الشفافية والمساواة بين الجميع فى التعامل مع الممارسات التجارية التى تقوم بها المشاريع الصناعية .

- ألا يكون للمصالح الخاصة وزن سياسى ثقيل يؤثر على اتجاهات وقرارات الحكومة

- استناد السياسة الصناعية على المزايا النسبية للاقتصاد المحلى سواء كانت مزايا استاتيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها فى المستقبل) ، وبالتالى تحفيز القطاع الخاص على الدخول إلى القطاع الصناعى ، حيث إنه كلما زاد عدد المشاريع العاملة فى السوق الواحد كلما زادت حدة المنافسة .

١٠- المتطلبات اللازمة لرفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعى المصرى فى ظل المتغيرات الدولية

من أجل تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية المعاصرة ، وتعظيم الفرص التى يتيحها النظام العالمى الجديد ، وتقليل الآثار السلبية المحتملة ، يجب اعتماد السياسات المؤدية لتحقيق هذه الأغراض.

ولإنجاح استراتيجية التنمية الصناعية فى مصر فى ظل المتغيرات الدولية المصرية ،فلابد للصناعة المصرية من تجاوز المحددات الرئيسية التى تعيق النمو على المدى الطويل، والتى تشمل الوصول إلى الأسواق العالمية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة . ولتحقيق ذلك لابد من تطوير الخبرات الفنية والتكنولوجية المحلية القادرة على الإنتاج المنافس فى السوق الدولية ، وجذب الشركات متعدية الجنسيات[٥٥] .

إن السياسات المطلوبة للتصدى بكفاءة للمتغيرات الدولية المعاصرة سوف تتضمن :

- **إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجى** : وذلك عن طريق التخصص فى السلع التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ، وتوجيه الاستثمارات وتدريب الأيدى العاملة الفنية نحو هذه القطاعات

- **زيادة القدرة التصديرية** : وذلك بالعمل على الحفاظ على الأسواق الخارجية الحالية ، ومحاولة فتح أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية، مع تنوع توزيعها الجغرافى . ولا يتحقق ذلك إلا من

خلال إجراء الدراسات حول الطلب العالمى للمنتجات التصديرية وآفاق تطوره فى المستقبل، ورفع مستوى جودة المنتجات، والاتجاه نحو الدعم الأفقى للصادرات مثل الدعم المقدم لتطوير البحوث الوطنية، واستحداث أساليب التسويق الحديثة ، وتوفير البيانات والمعلومات للمصدرين .

- **سياسات الحماية** : لا يجب اللجوء إلى الإجراءات الحمائية إلا فى بعض الحالات ، وتحت شروط معينة . لذلك فمن الضرورى إعادة النظر فى نظام الحماية المطبق، وتبنى نظام حماية جديد أكثر فاعلية ، وبصورة انتقالية .

- **السياسة المتعلقة بالإغراق** : لابد من اتخاذ إجراءات تنظيمية لمكافحة الإغراق . وذلك لأنه على الرغم من المنافع التى يحصل عليها المستهلك نتيجة انخفاض الأسعارلفترة قصيرة، إلا أن الإغراق يخرج المنافسين من السوق، ويحقق للمنتج الذى مارس الإغراق مركزاً احتكارياً يمكنه من رفع السعر فى المستقبل .

- **التكامل الإقليمى** : وتعتبر أفضل وسيلة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة هى تكوين تكتل اقتصادى عربى قوامه ٢٦٥ مليون مستهلك . وإقامة هذا التكتل تسمح به أحكام اتفاقية "الجات" ،وتضع له معايير وشروطا معينة يمكن مراعاتها . وهذا التكتل يسمح للدول المنضمة بتحقيق عدة مكاسب منها : النمو السريع للتجارة داخل التكتل، وإتاحة فرصة أقوى للتفاوض مع الأطراف الأخرى فى "الجات" ، والاستفادة من اتساع السوق العربى، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، والقدرة على تحمل تكاليف التطور التكنولوجى .

- **تطوير القاعدة التكنولوجية** : وهذا يتطلب من الدولة تطوير الأجهزة التنظيمية والمؤسسة الخاصة بالبحث العلمى وتنميتها،وجعلها قادرة على استيعاب المزيد من العلوم والتكنولوجيا الحديثة. كما يجب العمل على توفير ما يستلزم البحث العلمى من موارد بشرية ومادية ، وخلق العلاقة بين نشاطات العلم والتكنولوجيا والنشاطات الاقتصادية المختلفة ، مع العمل على توفير الخبرات البشرية من خلال برامج التدريب اللازمة وتشجيع الخلق والإبداع والابتكار .

ومما يؤكد على أهمية التوجه السابق أن التجارب الفعلية والدراسات التى أجريت لتحليل عوامل ارتفاع الدخل القومى الذى شهدته الدول الصناعية ، قد أثبتت وجود علاقة قوية ومباشرة بين البحث العلمى وتطبيقاته التقنية، وبين التقدم الاقتصادى .[٥٦]

إن أهم المنافع التى تتحقق نتيجة الاهتمام بالبحث والتطوير فى المجال الصناعى، يمكن

تلخيصها فيما يلى : [٥٧]

- حل مشاكل الإنتاج ، وزيادة حجمه ، دون زيادة مماثلة فى التكاليف .
- تحسين نوعية المنتجات ، لتصبح أكثر قدرة على التنافس .
- تقليص تكاليف الإنتاج ، من خلال تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال .
- تغيير أو إحلال تقنيات تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة ، أو أرخص سعراً .
- تنويع مخرجات الإنتاج .
- تقليص الهدر فى عناصر الإنتاج .

-تطوير الموارد البشرية : إن النجاح فى المنافسة وتحقيق الرفاهية وزيادة الدخل يتطلب تعظيم القدرة على إنتاج السلع والخدمات بأفضل جودة ممكنة وبأقل سعر ممكن . ولذلك أصبح التعليم وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها تأهيلاً عالياً ومناسباً يحتل موقعاً إستراتيجياً باعتباره الوسيلة الأساسية لتحقيق تحسن الأداء الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة .

وانطلاقاً من ذلك يعتبر التعليم والتدريب القوة التى لا تستطيع أية دولة بدونها أن تحقق الفوز فى الصراع الاقتصادى العالمى والتفوق فى المنافسة الاقتصادية الدولية . وأنه بدون نظام تعليمى متطور ومتجدد يركز على الإبداع . لا يمكن للدولة أن تحافظ على أسواقها العالمية ، وتكسب المزيد منها ، إلا من خلال تفوقها العلمى والصناعى[٥٨].

فيجب إدارة التعليم على أساس اقتصادى وتحسين إدارته ورفع كفايته والتأكيد على الجودة وألا يكون التوسع الكمى للتعليم على حساب النوعية ، وبحيث يكون تحسين الجودة الأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح التعليم .

الهوامش والمراجع

(١) لطفى لويز سيفين ـ معيار القدرة التنافسية - **المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة-** بعنوان "الإدارة الاستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية ." - **الإسكندرية ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٦** - ص ١ .

(2) Irfan ul Haque et al. **Trade, technology and international competitiveness,** Economic Development institute of the World Bank,Washington ,D.C.,1995, p.16

(3) Bos, Pierre V., "Egypt, the European Union and competition policy", in (Trading

opportunities for Egypt Under the new European Union Mediterranean policy and W.T.O), Cairo, UN CTD **workshop, 5-7 march**, 1996, P. 2

(4) Hurbauer, G.C "the competitiveness Gap" in Claude E.B., and johan H.M. (ed.) (**Trade policy and U.S competitiveness**), American Enterprise Institute for Public Research, Washington, D.C., 1987, P.43

(٥) معهد التخطيط القومى رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى "الجزء الأول: خلفية أساسية"- **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٤٩)- مارس ٢٠٠٢**- ص ٦٦

(٦) سوزان مسيحة- **التنافسية الدولية ومعايير قياسها** - الجامعة الأمريكية بالقاهرة - قسم الاقتصاد - ١٩٩٦- ص ٣-٤

(٧) محمود حسن حسنى - المؤتمر العلمى السنوى الثالث - **المزايا التنافسية فى المنطقة العربية "الواقع والمستقبل"** - ورقة عن محددات الميزة التنافسية فى صناعة الأغذية المصنعة المصرية (باستخدام منهج بورتر) - كلية التجارة - جامعة الأزهر - فرع البنات - ١٩٩٩ - ص٤ .

(8) Paul Krugman, **pop Internationalism, the Mit press**, Cambridge, Massachusetts, London, England, 1996, P.7.

(9) World Economic Forum, "**the world competitiveness report**", (15th. Ed.) Switzerland: IMD international Lausanne, 1995 p.36.

(10) Moori, J.H., "**U.S. competitiveness and the National perspective**" , in Y.K. Shetty and Vernon M. Bvehler (Ed.) (**Productivity and Quality through science and technology**), New York : Quarter books, 1998, P.27

(11) UNCTAD,**Environment, "International competitiveness and Development: lessons from Epirical studies"**.TD/B/WG, 6/10,12 sep., No. (7964C1), 1995, P.4.

(12) Michael E. Porter,**the competitive advantages of Nations**, the free press, 1990, PP.3-6.

(13) Ibid., PP. 3-6

(14) Jan Marten de vet, striving for international competitiveness, lessons from electronics for developing countries, **OECD, technical paper no 84, 1993**, P. 4.

(15) Scott, B., "**Creating Comparative advantage**" in Philip king (ed.) (International Economics and International Economic Policy: A reader) New York:

MC Gram - Hill Publishing company, 1990, P. 82.

(16) Greenaway,D.and Chirs Milner "**Trade and Industrial policy in developing countries**":A Manual of policy Analysis,Macmillan press Ltd, London,1993, PP.195 - 196.

(17) UNCTAD, Environment, ..., **op. cit.**, P.4

(18) Grosse,R.and Duane K.,"**International Business: theory and Managerial Applications**",(3rd Ed.),U.S.A. Richard Irwin, Inc,1995,P. 70.

(19) Michael E. porter, the competitive ....., **op. cit.**, P. 10.

(20) Irfan ul Haque et al. Trade, technology, ..., **op. cit.**, P. 3.

(21) Jan Maartem devet, striving for International ....., **op. cit.**, P. 15.

(٢٢) على السلمى ,نموذج قياس الفجوة التنافسية ، **المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة، بعنوان : الإدارة الاستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية ، الإسكندرية ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٦** - ص١١ .

(٢٣) محمود حسنى ، المزايا التنافسية فى المنطقة العربية ... **مرجع سبق ذكره** - ص٥ .

(٢٤) محمد عدنان وديع - **برنامج "سياسات دعم القدرة التنافسية"**- المعهد العربى للتخطيط بالكويت - يناير ٢٠٠١ - ص ٥ - ٦ .

(٢٥) Moori, J.H., U.S. competitiveness and ..... **op. cit.**, P. 4.

(*)عمليات التزويد الخارجى هى تلك العمليات المتمثلة بالإنتاج لصالح مشاريع أجنبية تعمل فى المجال ذاته ، ويذكر أن هذا النوع من الإنتاج منشر فى قطاع البرمجيات ، حيث تعتمد الولايات المتحدة بشكل خاص، ونتيجة للنقص فى المبرمجين، على عمليات التزويد الخارجى من بلدان أخرى بالهند .

(٢٦) نسرين بركات، عادل العلى - مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة فى النفاذ إلى الأسواق الدولية - **ورشة عمل حول "محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية"** - المعهد العربى للتخطيط بالكويت - معهد الاقتصاد الكمى بتونس **١٩ - ٢١ يونيو ٢٠٠٠**- ص ٣ - ٦

(٢٧) مصطفى محمد عز العرب - **"النظرية البحتة فى التجارة الخارجية "**- طبعة حديثة مقررة على الفرقة الثانية بكلية التجارة - جامعة حلوان - مكتبة عين شمس - ١٩٨٧ - ص ١٧١

(٢٨) مصطفى محمد عز العرب - المركز التنافسى لبعض الصادرات الزراعية غير التقليدية :

"دراسة تطبيقية" - **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** - كلية التجارة ببنها - جامعة الزقازيق - **السنة الرابعة - العدد الثانى - ١٩٨٤** - ص ١١٠ .

(29) Buckley, P.J. (et. al.) "**Measures of international competitiveness: A critical survey**", in J. sannders (ed.), (Marketing: past, present and future proceedings of the21 st.), Huddersfield polytechnic,vol. 3,July,1988 P. 4.

(٣٠) موريس جرجس - "آليات دعم القدرة التنافسية فى القطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى" - **ورقة عمل مقدمة فى ورشة عمل حول إعادة هيكلة القطاع الصناعى فى الأقطار العربية** - المعهد العربى للتخطيط- الكويت - **٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٠** -ص١٩-٢١

(٣١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " UNIDO"- **إعادة الهيكلة والتأهيل والقدرة التنافسية - فيينا - ١٩٩٧** - ص ٤- ٥ .

(٣٢) موريس جرجس- آليات دعم القدرة التنافسية- **مرجع سبق ذكره** - ص ١٣ - ١٥

(33) Frischtak, Claudio R. "**The Change Role of the State: Regulatory Policies and Reform in Comparative Perspective**", world Bank Washington D.C.,1995, P. 1 - 2.

(٣٤) موريس جرجس آليات دعم القدرة التنافسية - **مرجع سبق ذكره**- ص ١٥

(٣٥) أمين مبارك-**تحديث الصناعة المصرية** -كتاب الاهرام الاقتصادى - رقم ١٧٥ -يوليو ٢٠٠٢-ص ١٣

(٣٦) نيفين حسين شمت - **القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية فى ظل آليات النظام العالمى الجديد**- رسالة دكتوراه - كلية التجارة - جامعة عين شمس- ٢٠٠٤-ص ١٢٥-١٢٦

(٣٧) محمد هشام خواجكية - دور البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى تنمية القطاع الصناعى- حالة دول مجلس التعاون الخليجى -دراسة اعدت فى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وقدمت فى **ندوة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ودورهما فى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون الخليجى**- ١٢-١٤-اكتوبر ١٩٩٨-المنامة-البحرين-ص ٥

(٣٨) محمد هشام خواجكية - تقييم آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعة التحويلية فى الدول للعربية-**ورشة عمل حول إعادة هيكلة القطاع الصناعى فى الاقطار العربية**- المعهد العربى للتخطيط- الكويت **٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٠**-ص٧

(٣٩) **المرجع السابق** - ص ٧

(٤٠) بنك مصر - أوراق ومداخلات **ندوة " تطوير الصناعة المصرية** " التى نظمها بنك مصر

يوم الثلاثاء ١٨ يونيو ٢٠٠٢- اوراق بنك مصر البحثية - العدد ١٥- مايو ٢٠٠٣- ص ٢٢-, ٢٣

(٤١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - **استراتيجية تنمية الصادرات المصرية** - السنة الاولى - اغسطس ٢٠٠١- ص ٤ .

(٤٢) وزارة التجارة الخارجية - **تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " نموذج الشباك الواحد"**- يناير ٢٠٠٢-ص ١٠ .

(٤٣) منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ـ القدرة التنافسية لهيكل الصناعة العربية ـ ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة دور القطاع الخاص فى الاقتصادات العربية ـ الكويت ـ ١١- ١٢ أبريل ١٩٩٩**-ص٢٤

(٤٤) أمين مبارك - تحديث الصناعة المصرية - **مرجع سبق ذكره** - ص ٣٨ .

(٤٥) **المرجع السابق** - ص ٣٨ .

(٤٦) البنك الأهلى المصرى - برنامج تحديث الصناعة المصرية - **النشرة الاقتصادية - العدد الأول والثانى - المجلد الرابع والخمسون - ٢٠٠١** - ص ٦ .

(٤٧) **المرجع السابق** - ص ٧

(٤٨) HYPERLINK "http://www.imc-egypt.org"

(٤٩) **نشرة أخبار مركز تحديث الصناعة - اعداد متفرقة .**

(٥٠) محمد عدنان وديع - "مسح فى مؤشرات التنافسية وسياساتها" **ورقة مقدمة لورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية** - المعهد العربى للتخطيط- بالكويت بالاشتراك مع معهد الاقتصاد الكمى بتونس - **تونس ١٩ - ٢١ يونيو ٢٠٠٠** - ص٤٢

(٥١) عبد السلام أبو قحف، رنا عتيانى - "تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات والمشاريع العربية فى الأسواق العالمية- السيناريوهات البديلة المقترحة"- **ورقة مقدمة لورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية** - المعهد العربى للتخطيط بالكويت بالاشتراك مع معهد الاقتصاد الكمى بتونس - **تونس ١٩ - ٢١ يونيو ٢٠٠٠** - ص ١٥ .

(٥٢) محمود محمد حجات : "تجزئة السوق والتنافس العالمى" - **ورشة عمل محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية** - المعهد العربى للتخطيط بالكويت بالاشتراك مع معهد الاقتصاد الكمى بتونس ـ تونس ١٩ - ٢١ يونيو ٢٠٠٠ ـ ص ١ - ٣ .

(٥٣) لبنى عبد اللطيف : "السياسة الصناعية فى ضوء الجات : هل هناك حاجة للتصحيح "؟ **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط معهد التخطيط القومى- ديسمبر ٢٠٠٠** - ص ٣١ - ٣٦

(٥٤) معهد التخطيط القومى - رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى- **مرجع سبق ذكره** - ص ٩١-٩٢ .

(55) Read Safadi, Global Challenges & Opportunities Facing MENA Countries at The Dawn of The 21 st Century, **Conference "Economic Globalization: Impact on Arab Business"**, Cairo, 28-30/1996,p.2-4.

(٥٦) محمد هشام خواجكية - تقييم آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعة التحويلية فى الدول العربية- **مرجع سبق ذكره** - ص ٣٤ .

(٥٧) سيد فتحى الخولى - أثر الإنفاق على البحث والتطوير والصيانة والتدريب على أداء شركات القطاع الخاص فى المملكة العربية السعودية - **مجلة التعاون الصناعى فى الخليج العربى** - العدد ٥٥ - يناير ١٩٩٤- ص ٩ .

(58) Samiha Fawzy, **Globalization and Firm Competitiveness in The Middle East & North Africa Region**, The World Bank,Washington,D.C.,2002, p.57-58.

الملاحق

جدول رقم (١)

القيمة المضافة للقطاع الصناعى لبعض الدول العربية ونسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٣

بيـــــان		القيمة المضـافة (مليون دولار)	المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى (٪)
مصر	إجمالى القطاع الصناعى	١٨٧٣٧,٧	٢٦,٤
	الصناعات التحويلية	١٢٩٧٢,١	١٨,٣
	الصناعات الاستراتيجية	٥٧٦٥,٥	٨,١
السعودية	إجمالى القطاع الصناعى	١٠٣٣٨٢,٥	٤٨,٢
	الصناعات التحويلية	٢١٧٤٣,٥	١٠,١
	الصناعات الاستراتيجية	٨١٦٣٩	٣٨,١
الامارات	إجمالى القطاع الصناعى	٣٦٥٥١,١	٤٥,٦
	الصناعات التحويلية	١٠٩١٩	١٣,٦
	الصناعات الاستراتيجية	٢٥٦٣٢,١	٣٢
تونس	إجمالى القطاع الصناعى	٥٨٥٠,٢	٢١,٧
	الصناعات التحويلية	٤٨٨٣,١	١٨,٢
	الصناعات الاستراتيجية	٩٦٧,١	٣,٦

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد -جامعة الدول العربية - سبتمبر ٢٠٠٤ - ص ٢٨١.

جدول رقم (٢)

إنتاجية العمالة فى القطاع الصناعى لبعض الدول العربية بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٣

الدولة	الانتاجية (دولار للعامل)
مصر	٣١٥٩
السعودية	١٥٢٧٧٩
الامارات	١٤٨٢٣١
تونس	٥١٣٢

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد -جامعة الدول العربية - سبتمبر ٢٠٠٤ - ص ٢٨٢.

جدول رقم (٣)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية المصرية(بالأسعار الجارية) ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

السنـــة	القيمـة (مليون دولار)
١٩٩٩	١٦٢٦٦,٦
٢٠٠٠	١٧٦٢٩,٩
٢٠٠١	١٦٣٩٣
٢٠٠٢	١٥٥٧٤
٢٠٠٣	١٢٩٧٢,١

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد -جامعة الدول العربية - سبتمبر ٢٠٠٤ - ص ٢٨٠.

جدول رقم (٤)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية لبعض الدول العربية

توزيعها حسب الأنشطة عام ٢٠٠٣

الدولة	البيـــان	القيمـــة
مصر	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليون دولار)	١٢٩٧٢,١
	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات٪	١٨
	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية٪	١٤
	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر ٪	٢٥
	صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط ٪	٢١
	الصناعات الأخرى	٢٢
السعودية	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليون دولار)	٢١٧٤٣,٥
	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات٪	١٥
	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية٪	١
	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر ٪	٣٩
	صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط ٪	١٨
	الصناعات الأخرى	٢٧
الامارات	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليون دولار)	١٠٩١٩
	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات٪	٩
	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية٪	١٠
	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر ٪	٥٢
	صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط ٪	١٥
	الصناعات الأخرى	١٤
تونس	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليون دولار)	٤٨٨٣,١
	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات٪	١٩
	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية٪	٣٢
	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر ٪	٢٧
	صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط ٪	١١
	الصناعات الأخرى	١١

المصدر:

- جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادى العربى الموحد- سبتمبر ٢٠٠٤ -ص ٢٨٣